



تأثير المتغيرات السائلة على الفعل الاجتماعي: دراسة ميدانية في مدينة بغداد.

المدرس الدكتور نور خالد علي
علم الاجتماع/ جامعة النهرين/ رئاسة الجامعة

noor.kh.a@nahrainuniv.edu.iq

الملخص

يعيش المجتمع في الوقت الحاضر فترة من التحول العميق في القيم والسلوك، بسبب تتسارع التغيرات التي تؤدي الى ضعف الأسس الثقافية، مما يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار القيمي الذي يفقد الفرد القدرة على تحديد ما هو مقبول وما هو غير مقبول داخل المجتمع، بالتالي تزداد المشكلات السلوكية والأخلاقية، وتؤثر سلبا على الوعي والمعرفة الثقافية. في ظل هذه الظروف، يجد الفرد نفسه في حالة من الضياع نتيجة التغيرات التي قللت من فاعلية المؤسسات الاجتماعية في تنظيم السلوك ومراقبته. لذا، يبرز السؤال الرئيس للبحث: كيف أثرت التغيرات السائلة على قدرة المؤسسات الاجتماعية في تنظيم السلوك الاجتماعي؟ وما هي تأثيرات ذلك على أفعال الأفراد وانحرافاتهم؟.

تظهر نتائج الدراسة لم يعد هناك وضوح في الحدود بين السلوك المقبول والسلوك المرفوض، وهذا يتماشى مع فكرة "الحدائث السائلة" لدى "باومان"، حيث تتفكك المراجع بسرعة، مما يؤدي إلى حالة من الأنومي الذي أشار إليها "دوركهايم". وأن المؤسسات الاجتماعية فقدت فاعليتها في تنظيم السلوك، مما أدى إلى زيادة السلوكيات المنحرفة. هذا التراجع يشير إلى أن الفعل الاجتماعي انتقل من مرجعية عقلانية إلى أنماط أكثر عاطفية وتقليدية، حيث لم يعد ضبط المعنى جماعيا بل أصبح فرديا أو عشوائيا. الكلمات المفتاحية: المتغيرات السائلة، السلوك/ الفعل الاجتماعي، زيغموننت باومان، القيم السائلة، الانحرافات

The impact of liquid variables on social action: a field study in the city of Baghdad

Noor Khalid Ali

University Presidency/Sociology / Al-Nahrain University

noor.kh.a@nahrainuniv.edu.iq

Abstract

Society is currently experiencing a period of profound transformation in values and behavior. This is due to accelerating changes that are weakening cultural foundations, leading to a state of value instability that makes individuals lose the ability to determine what is acceptable and unacceptable within society. Consequently, behavioral and moral problems increase, negatively impacting cultural awareness and knowledge. Under these circumstances, individuals find themselves in a state of confusion as a result of changes that have diminished the effectiveness of social institutions in regulating and monitoring behavior. Therefore, the main question of the research is: How have these fluid changes affected the ability of social institutions to regulate social behavior? And what are the effects of this on individuals' actions and deviations?The study's results show



that there is no longer a clear boundary between acceptable and unacceptable behavior. This is consistent with Bauman's notion of "liquid modernity," where references rapidly disintegrate, leading to the state of anomie referred to by Durkheim. Social institutions have lost their effectiveness in regulating behavior. This has led to an increase in deviant behavior. This decline indicates that social action has shifted from a rational frame of reference to more emotional and conventional patterns, where the control of meaning is no longer collective but rather individual or random.

Keywords: Fluid variables, behavior/social action, Zygmunt Bauman, Liquid values, deviations.

المبحث الاول: الاطار العام للدراسة 1- مشكلة الدراسة

تمر المجتمعات بمراحل وانعطافات يرافقها العديد من الآثار والتحويلات التي تؤثر على الأفراد. فالتغيير هو السمة الثابتة للمجتمعات، مما يدفعها دوماً إلى البحث عن وسائل تتلاءم مع منظومة المجتمع وآلياته لتحقيق التطور. الفرد في المجتمع مزود بمنظومة متكاملة ثقافياً واجتماعياً ودينياً، وعليه الامتثال لهذه المنظومة وعدم الخروج عنها، وإلا اعتبر منبوذ ويخضع للعقوبات الاجتماعية تفرض ضمن سياقات محددة. يتخذ نمط السلوك شكل العادة، أي ما اعتاده الأفراد وانصهروا فيه. وتختلف هذه المنظومة من مجتمع إلى آخر وفقاً للبنية الثقافية والاجتماعية الخاصة به. لذلك توجه دراستنا بسؤال مركزي: كيف أثرت تحولات المتغيرات الاجتماعية السائلة على قدرة المؤسسات الاجتماعية في ضبط الفعل الاجتماعي؟ وما انعكاسات ذلك على سلوك الأفراد وانحرافاتهم؟

2- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الموضوع في دراسة الفعل الاجتماعي الذي تغير بفعل المتغيرات السائلة، مما أدى إلى فقدان المؤسسات الاجتماعية سيطرتها عليه. وقد أسفر هذا الضعف عن انتشار الانحرافات السلوكية والمشكلات الأخلاقية، وتسبب في أحداث خلل في المنظومة المعرفية والثقافية، جعلت الفرد يعيش في حالة ضياع بين هذه المتغيرات. لذا، تشكل هذه الدراسة أهمية كبيرة في فهم وتحليل هذه المتغيرات وتأثيراتها على الفعل الاجتماعي.

3- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على الواقع الاجتماعي للتغيرات التي مست المرجعيات والمؤسسات الاجتماعية حتى فقدت السيطرة على الفعل الاجتماعي.
2. معرفة مدى تأثير المتغيرات السائلة على الفعل الاجتماعي.



4- مفاهيم الدراسة :

اولا: المتغيرات السائلة

يرجع هذا المفهوم الى العالم "زيغمونت باومان" ضمن مجموعته السائلة. يشير مفهوم "المتغيرات السائلة" إلى الإيمان المتنامي بأن التغيير هو الثابت الوحيد ، وأن اللائقين هو اليقين الوحيد. ويركز هذا المفهوم على ثنائية الصلابة والسيولة، ولكنه لا يعتبرهما متعارضتين، بل حالتين متلازمتين تحكمهما علاقة جدلية. فالبحث عن الصلابة يؤدي إلى إذابة الأشكال الثابتة واستمرارية عملية الإذابة نفسها. وبالتالي، لا تعد السيولة خصما أو عدو للصلابة، بل هي نتاج طبيعي لعملية البحث عن الثبات. وفي هذا السياق، يفسر افتقار الشيء السائل إلى شكل محدد بأنه يستدعي جهود التبريد والتثبيت والتقويم، كما يظهر تغيرا في الأغراض والغايات وراء هذه الجهود في مرحلتي الحدثة: الصلابة والسيولة. (باومان، 2016)

يمكن ان نصفه هو غياب الثبات على سياق واحد، الأمر الذي يولد الشك وعدم اليقين، ويقود إلى تحول مستمر في المنظومة القيمية والبنى المؤسسية والاجتماعية. وهذا بدوره يجعل الفعل الاجتماعي متذبذبا، هشاً، مؤقتاً، ويؤدي إلى تشكل متواصل للأدوار والهويات، ولا سيما الجانب التقني الذي سرّع وتيرة هذا التحول.

ثانيا: الفعل الاجتماعي

عرف ماكس فيبر الفعل الاجتماعي بأنه "سلوك إنساني يضيف عليه الفاعل معنى ذاتيا، سواء كان هذا المعنى واضحا أو كامنا". ينطلق "فيبر" في تحليله من دراسة الجماعة أو الحياة الاجتماعية باعتبار الفعل الاجتماعي أصغر وحدة لتحليل الظواهر الاجتماعية، بهدف فهمه وتفسير مساره ونتائجه. ويرى "فيبر" أن الفعل الاجتماعي يشكل المدخل الأساسي لدراسة المجتمع وما يحتويه من عمليات وعلاقات وجماعات ونظم، لذا قام بتصنيف الفعل إلى أنماط مختلفة باعتبارها أشكالاً متنوعة من الحياة الاجتماعية. وبحسبه، فإن وحدة التحليل الأساسية للمجتمع هي الفرد الفاعل (الفاعل الاجتماعي). (النبالي، 2019)

المبحث الثاني: التوجه النظري للدراسة

اولا: الفعل الاجتماعي وسياقات المعنى

يرى "ماكس فيبر" أن الفعل الاجتماعي يتخذ أربعة أنماط رئيسية هي: الفعل العقلاني الغائي، الفعل العقلاني القيمي، الفعل التقليدي، والفعل العاطفي (دوران وروبرت، 2019) في ضوء ذلك يقدم "ألفريد شوتز" تفسيراً كفيلاً للفعل الاجتماعي، حيث يرى أن الظواهر الاجتماعية تتشكل عبر خبرات الأفراد اليومية العادية، التي تنتج معاني ومعرفة تشكل الواقع الاجتماعي. ويعتبر "شوتز" أن العالم الملموس والواقع المعاش هو موضوع علم الاجتماع (عادل، 2023) الذي يعتمد على فهم "سياقات المعنى" التي ينظم بها الأفراد إدراكاتهم الحسية لتكوين عالم ذي معنى. إذ إن الفعل الاجتماعي يُفهم على أنه نتاج للوعي المشترك بين الأفراد وليس مجرد فعل مادي (كريب، 1999) المرجعيات الثقافية والمجتمعية تشكل الأطر التي تحدد سلوك الفرد بما يتوافق مع بنية المجتمع المعرفية، وتجسدها المؤسسات الاجتماعية كالأُسرة، الدين، التربية، والتعليم والإعلام، التي تساهم في تصحيح السلوك وتهذيبه. وعندما تضعف أو تختل هذه المؤسسات، يبدأ الفرد في صياغة أطر سلوكية خاصة به، قد تنتم بالفساد والافتقار للمرجعية الاجتماعية، فيظن أنه يتصرف بحرية أو حرية زائفة، خصوصا في أوساط الشباب الجامعي، الذين يتأثرون بشكل متزايد بمضامين الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، التي تبث وعيا زائفا يشكل سلوكيات عفوية وتقليدية تتنافى أحيانا مع القيم المجتمعية هذه الأنماط، وإن كانت متأصلة في البنية الاجتماعية والثقافية، فإنها ليست ثابتة بل تتأثر بالتحويلات التي تطرأ على المنظومة القيمية والاجتماعية والثقافية. ومع التسارع التكنولوجي وتغير أنماط الحياة، لم يعد الفعل الإنساني قابلا للتنبؤ أو موثوقا باستقراره، حيث تنتم المؤسسات الاجتماعية بالتغير وأصبحت هشة غير قادرة على السيطرة على أفرادها وبالتالي تتراجع



قدرة المؤسسات التقليدية كالأسرة التي يعترتها التفكك على توجيه وضبط الفعل الاجتماعي . المؤسسات مثل الأسرة والدين والتعليم كانت المرجعية لتكوين سياقات المعنى ومع ضعفها أصبح الأفراد يبنون أطرا سلوكية خاصة قد تكون منحرفة.

ثانيا : تأثير المتغيرات السائلة على الفعل الاجتماعي

في ظل هذه التحولات، تبرز قراءة "زيجمونت باومان" في كتابه "الحدث السائلة"، إذ يرى أن المجتمعات المعاصرة فقدت الكثير من صلابتها المؤسسية والقيمية، وأصبحت الأطر الاجتماعية والمرجعيات الثقافية هشة وغير قادرة على توجيه الفعل الاجتماعي وضبطه. فالأسرة على سبيل المثال تعاني من التفكك، والمؤسسات التقليدية لم تعد تؤدي دورها السابق في إنتاج المعايير والقواعد المنظمة للسلوك. وبحسب باومان، فإننا نعيش اليوم ما يسميه بـ"فترة خلو العرش" وهي مرحلة تتعطل فيها الممارسات القديمة، بينما لم تولد بعد ممارسات جديدة قادرة على التعامل مع أنماط الحياة الراهنة (باومان، الحدث السائلة، 2016)

كما أن الأشكال الاجتماعية والمؤسسية لم تعد قادرة على الاحتفاظ بشكلها أو وظيفتها لفترة زمنية كافية، إذ تتحلل وتنصهر بسرعة تفوق الزمن اللازم لتشكيلها، الأمر الذي يمنعها من أن تكون مرجعيات مستقرة لأفعال البشر واستراتيجياتهم طويلة المدى.(باومان، الأزمنة السائلة العيش في زمن اللاتيقين، 2017)

تعيش المجتمعات المعاصرة حالة من التحول المستمر، لذلك يصفها باومان بـ"الحدث السائلة"، حيث تتسم الأطر الاجتماعية والمرجعيات الثقافية بالهشاشة والتفكك، ما يؤثر على الفعل الاجتماعي بشكل عميق. ففي هذه الحدث السائلة، تفقد المؤسسات التقليدية، مثل الأسرة التي يعترتها التفكك، قدرتها على توجيه وضبط الأفراد، ما يجعل الفعل الاجتماعي غير ثابت، بل متغيرا لا يلتزم بالمعايير والقواعد الاجتماعية والثقافية العامة .

نتيجة لذلك، يزداد شعور الأفراد بالضياع والاعتراب، مما يولد حالة من "الأنومي" أو اللامعيارية، كما وصفها إميل دوركهايم، حيث تغيب القواعد والمعايير التي تنظم السلوك الاجتماعي. وقد ميز دوركهايم بين نوعين من الأنومي؛ الأنومي الحاد الذي ينجم عن تغيرات مفاجئة كآزمة العمل أو الطلاق، والأنومي المزمن الذي يمثل حالة التغير المستمر التي تصيب المجتمعات الصناعية الحديثة (والاس و وولف، 2010)

هذا الانفصال عن القيم الاجتماعية يولد حالة من الفردانية المفرطة، حيث يبدأ الفرد بالتمرد والبحث عن بدائل عشوائية لسلوكه، مما يؤدي إلى تصرفات عشوائية بلا أهداف واضحة أو منظومة أخلاقية تحكمها. وتصبح هذه السلوكيات، نتيجة لانعدام الضوابط، حاضنة للانحرافات السلوكية كالانخراط في المخدرات، الإرهاب، وغيرها من الأفعال التي تعكس هشاشة الروابط الاجتماعية وفقدان الضبط الاجتماعي خاصة مع تراجع دور المؤسسات الاجتماعية كالأسرة، المدرسة، والدين.

ويشرح باومان في كتابه "الأزمنة السائلة" أن الحدث تنتقل من مرحلة "الصلة" إلى مرحلة "السيناريو"، حيث تتحلل الأشكال الاجتماعية بسرعة تفوق الزمن اللازم لتشكيلها، ولا تستطيع أن تتحول إلى أطر صلبة ومرجعية طويلة الأمد لأفعال البشر واستراتيجياتهم الاجتماعية، بسبب قصر عمرها النسبي مقارنة بالحياة الإنسانية الطويلة (باومان، الأزمنة السائلة العيش في زمن اللاتيقين، 2017)

ونتيجة لكل هذه المتغيرات السائلة التي يمر بها الفرد، تزداد أزمة البحث عن الوجود وإثبات الذات، حيث تصبح مواقع التواصل والتأثيرات الرقمية أقوى من المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، ما يؤدي إلى صراعات بين الذات والمجتمع، وإحساس بالضياع، خصوصا في السياق العراقي حيث تعاني المؤسسات التربوية والتعليمية من اضطرابات تعوقها عن أداء دورها في توجيه السلوك الثقافي، فتستقطب من الشارع بدلا من تصدير الثقافة والقيم، مما يولد أزمة أخلاقية عميقة

ومن جهة أخرى، يؤكد "باومان" على هشاشة الروابط الإنسانية الجديدة، والتي تعتبر ثمنا حتميا للسعي الفردي وراء الأهداف الشخصية، فهذه الروابط، سواء أكانت موروثية أو مبنية على تفاعلات حالية، فقدت الحماية المؤسسية التي كانت تعتبر قيودا مزعجة على حرية الفرد، فأصبحت هشة، سريعة الزوال، وسهلة الكسر (باومان، الحدث السائلة، 2016)



وفي كتابه "الأخلاق السائلة"، يضيف أن هذه الروابط الإنسانية فقدت قوتها، وأصبحت قصيرة الأمد، مما يجعل حماية المجتمع وتهيئة بيئة أخلاقية متماسكة أمرا بالغ الصعوبة (باومان، الاخلاق في عصر الحائثة السائلة، 2016)

نتيجة لذلك، انتشرت الانحرافات السلوكية، خصوصا الانحرافات الأخلاقية، التي تعكس فقدان المجتمع للسيطرة على أفرادها وضعف الضبط الاجتماعي، في بيئة اجتماعية متغيرة وسائلها يصعب فيها تأسيس قواعد ثابتة تردع السلوكيات المنحرفة.

أدت الحداثة السائلة إلى جعل القيم أكثر قدرة على التكيف والتغيير، مما يوضح زيادة التسامح إزاء الانحرافات. الروابط الإنسانية التي تستمر لفترات قصيرة لم تعد تساهم في تعزيز التضامن الاجتماعي بل أدت إلى زيادة الفردية. أحدثت التكنولوجيا تحولا في الفعل الاجتماعي، أصبحت أقل ثباتا وأكثر سيولة، في حين يظهر تراجع القانون والروابط الاجتماعية حالة من "الأنومي المستمر". لم يعد الاقتصاد هو القوة الدافعة الأساسية، بل أصبح عاملا ثانويا مقارنة بتأثير الإعلام والعوامل الثقافية.

يمكننا أن نستنتج مما ذكر أن "فيبر وشوتز" يركزان على التفاعل بين الأفراد. بالنسبة لـ "فيبر"، يعرف الفعل الاجتماعي بناء على معاني الأفراد لسلوكياتهم، بينما "شوتز" يعتمد على الجانب الظاهراتي ليوضح كيف تتكون هذه المعاني نتيجة للتفاعلات اليومية ضمن سياقات مؤسسية واجتماعية معينة. وبالتالي، عندما تضعف هذه السياقات، يقل التنظيم العقلاني وتصبح الأفعال أكثر ذاتية أو عشوائية. من ناحية أخرى، يقدم "دوركهايم وباومان" وجهة نظر هيكلية. يعتقد "دوركهايم" أن ضعف المؤسسات والمعايير يؤدي إلى حالة من الفوضى القيمية تُعرف بـ "الأنومي". من جهة أخرى، يوضح "باومان" في "الحداثة السائلة" كيف أدت أزمة المعايير الكبرى وانهيار الهياكل القوية إلى إنشاء مجتمع أكثر هشاشة، يتسم بطابع فردية مفرطة وعلاقات غير مستقرة.

المبحث الثالث : الاطار المنهجي للدراسة

اولا: منهجية الدراسة ومجتمعها وادواتها :

ان الموضوعات الاجتماعية تتطلب تعقب خطوات منهجية متسلسلة للسير وفقها للتوصل الى حقائق ميدانية ونتائج نهائية، اعتمدت الباحثة على منهج "المسح الاجتماعي" وهو الاكثر ملائمة وقدرة بما يتناسب مع متطلبات موضوعها البحثي.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة وادواتها

تتناول هذه الدراسة مجموعة من القضايا المرتبطة بميدانها البحثي، ويُعد المجال المكاني للدراسة هو مدينة بغداد، ممثلة بـ جامعة النهرين. وقد تم اختيار عينة عشوائية من طلبة الجامعة بلغ عددهم (300) طالبا وطالبة ليكونوا المجال البشري للدراسة.

قامت الباحثة بتصميم استمارة المقياس كاداة للدراسة لتفسير وتحليل آراء المبحوثين ووجهات نظرهم حول الموضوع. تم بناء الاستمارة وفقا لتوجه النظري ومرتكزة على أربع اتجاهات: أولا، المتغيرات المتسارعة والفعل الاجتماعي؛ ثانيا، المؤسسات الاجتماعية؛ ثالثا، التغيير في القيم؛ رابعا، العوامل الخارجية (مثل الاقتصاد، والتكنولوجيا، والقانون) وتأثيرها على الفعل. مع مراعاة تنظيم الفقرات بشكل جيد، والاخذ بعين الاعتبار الفقرات الإيجابية والسلبية عند ترميزها وإخضاعها للتحليل الإحصائي.

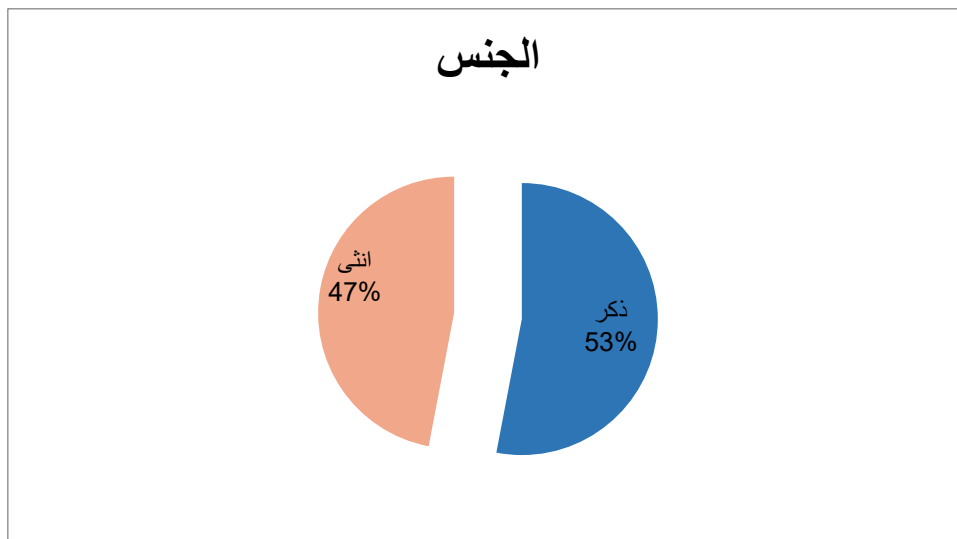
ثالثا: البيانات الاولية لعينة الدراسة

1. الجنس

تتطلب عينة البحث معرفة نوع الجنس للمبحوث/ة. حيث تم تقديم استمارة مقياس لـ 300 مبحوث/ة. أظهرت النتائج أن العدد الإجمالي للمبحوثين الذكور كان 159، مما يمثل 53%، بينما سجلت الإناث

141 مبحوثات، أي 47%. كما يتضح في الشكل أدناه، هناك اختلاف نسبي بسيط بين الجنسين. ويمكن استخدام متغير الجنس لفهم مواقف وآراء المبحوثين بشأن الموضوع المطروح.

الشكل (1) يوضح توزيع جنس المبحوثين



رابعاً: البيانات الثانوية لعينة الدراسة

جدول (1) الاتجاه الاول: المتغيرات المتسارعة والفعل الاجتماعي

الترتيب	اتجاه الفقرة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	الفقرة	ت
2	متوسط	1.19611	2.2100	15	34	60	81	110	التغيرات المتسارعة أثرت على السلوك الاجتماعي	1
				5	11.3	20	27	36.7		
1	عالي	1.23871	2.4733	28	26	88	76	82	المتغيرات الحالية أدت إلى تشتت القيم والمعايير المجتمعية	2
				9.3	8.7	29.3	25.3	27.3		
3	متوسط	1.07716	1.9400	6	27	48	81	138	التغيرات أدت إلى حالة عدم وضوح السلوك المقبول والمرفوض في المجتمع	3
				2	9	16	27	46		

- 1- التغيير يعد خاصية مهمة تشترك بها جميع المجتمعات. فهو يتعلق بجوانب مختلفة مثل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وقد أثر ذلك بشكل واضح على التصرفات الاجتماعية وسلوك الأفراد والجماعات. إن النشاط الاجتماعي بطبعه يتغير ولا يمكنه مقاومة قوة التحولات الأساسية في المجتمع. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الفقرة الخاصة بـ (التغيرات المتسارعة أثرت على السلوك الاجتماعي) قد حصلت على أعلى نسبة اتفاق بدرجة أوافق بشدة بلغت 36.7%، تلتها درجة أوافق بنسبة 27%، في حين جاءت نسبة محايد بواقع 20%. أما الذين أبدوا عدم اتفاقهم فقد بلغت نسبتهم 11.3% لدرجة لا أوافق، و 5% لدرجة لا أوافق بشدة. كما بلغ الوسط الحسابي 2.2100 والانحراف المعياري 1.19611. وجاء ترتيب هذه الفقرة بالمرتبة الثانية، مما يشير إلى أن اتجاه آراء المبحوثين كان بمستوى متوسط.
- 2- تشير الفقرة ذات الترتيب لـ 1 (المتغيرات الحالية أدت إلى تشتت القيم والمعايير المجتمعية) إلى أن التغيرات السريعة وتداخل الثقافات أسهمت في إرباك المعايير الاجتماعية. فقد أظهرت النتائج أن أعلى



نسبة كانت على خيار محايد 29.3%، وهو ما يعكس وجود حالة من التردد أو عدم وضوح المواقف تجاه مدى تأثير المتغيرات على القيم. تلتها نسبة أتفق بشدة 27.3% ثم أتفق 25.3%، تشير النتائج إلى أن نحو أكثر من نصف المبحوثين يشعرون بتأثير فعلي لهذه المتغيرات على تباين القيم. النسبة الكبيرة من الذين يحتفظون بوجهة نظر محايدة توضح أن هناك مجموعة واسعة من الناس تدرك وجود المشكلة، لكنهم غير قادرين على اتخاذ موقف واضح تجاهها، مما يعكس حالة من الارتباك وعدم اليقين في المجتمع.. وفي المقابل، جاءت نسب لا أتفق بشدة 9.3% و لا أتفق 8.7% لتوضح أن الأقلية فقط ترى أن القيم والمعايير ما زالت متماسكة. وقد بلغ المتوسط الحسابي 2.4733، بما يعكس اتجاهها آراء المبحوثين عالي، في حين أن الانحراف المعياري 1.23871. وهذا يشير بأن المجتمع يمر بمرحلة ضبابية قيمية نتيجة المتغيرات المتسارعة.

3- أن الارتباك السلوكي أصبح ملموسا بشكل واضح. إذ تشير الفقرة ذات الترتيب لـ 3 (التغيرات أدت إلى حالة عدم وضوح السلوك المقبول والمرفوض في المجتمع). فقد أظهرت النتائج أن خيار أتفق بشدة 46% هو الأعلى، مما يؤكد أن غالبية الأفراد يرون أن هناك ارتباكا في تحديد الحدود الفاصلة بين السلوك المقبول والمرفوض. كما جاءت نسبة أتفق 27% لتعزز هذا الاتجاه، أما خيار محايد 16% فقد عكس وجود فئة مترددة أو غير قادرة على تحديد موقف واضح، في حين أن نسب الرفض كانت منخفضة جدا، حيث حصل خيار لا أتفق بشدة على 2% و لا أتفق على 9% فقط. أظهرت النتائج أن عدم وضوح المعايير القيمية أثر بشكل مباشر على التصرفات اليومية. أصبح من الصعب معرفة ما هو السلوك المقبول وما هو غير المقبول. هذا الأمر أدى إلى تباين في الممارسات الاجتماعية، حيث يمكن أن يعتبر نفس الفعل مقبولا في حالة ومرفوضا في حالة أخرى. وهذا يدل على أن المجتمع يعاني من أزمة في وضوح مرجعيات السلوكيات. وقد بلغ المتوسط الحسابي 1.9400. بما يشير إلى اتجاه رأي متوسط، بينما بلغ الانحراف المعياري 1.07716.

جدول(2) الاتجاه الثاني: المؤسسات الاجتماعية

ت	الفقرة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الفقرة	الترتيب
1	المؤسسات الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، الدين) فقدت جزء من سيطرتها على سلوك الأفراد	العدد	83	105	61	17	2.3233	1.15899	متوسط	3
		النسبة	27.7	35	20.3	5.7				
2	ضعف المؤسسات ادى الى زيادة السلوك المنحرف	العدد	118	41	65	19	2.3933	1.33838	متوسط	2
		النسبة	39.3	13.7	21.7	6.3				
3	المرجعيات الثقافية لم تعد تؤثر بشكل فعال في ردع السلوك المنحرف	العدد	27	54	138	27	3.0000	1.04097	عالي	1
		النسبة	9	18	46	9				

1- تشير الفقرة ذات الترتيب لـ 3 (المؤسسات الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، الدين)) فقدت جزء من سيطرتها على سلوك الأفراد إلى الدور المحوري الذي تؤديه هذه المؤسسات بوصفها مرجعيات رئيسية وفاعلة في عملية ضبط الاجتماعي، حيث تسهم في صقل الفرد سلوكيا وأخلاقيا وتعزيز قيمه الاجتماعية والثقافية والدينية. أظهرت النتائج أن أعلى نسبة كانت لخيار أتفق 35%، تلتها نسبة أتفق بشدة 27.7%، مما يشير إلى أن غالبية الأفراد يرون أن المؤسسات الاجتماعية فقدت بالفعل جزء من قدرتها على ضبط السلوك. في المقابل، حصل خيار لا أتفق 11.3% و لا أتفق بشدة 5.7%، وهو ما يعكس وجود أقلية لا تتبنى هذا الرأي. بلغ المتوسط الحسابي 2.3233، بما يدل على اتجاه رأي



المبوحثين متوسط ، في حين بلغ الانحراف المعياري 1.15899 وهو ما يعكس وجود تباين نسبي بين آراء المستجيبين. تظهر هذه النتائج أن الأفراد لم يعودوا يتأثرون بالقدر نفسه بالمؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة والدين. قد يفسر هذا الانخفاض في تأثير تلك المؤسسات بعض الزيادة في الارتباك القيمي والسلوكي في المجتمع، حيث فقدت هذه المرجعيات القدرة على السيطرة على سلوك الأفراد كما كانت تفعل في السابق. وعلى الرغم من أن أغلب المشاركين تعكس آراؤهم هذا التراجع، إلا أن الاتجاه العام كان متوسطا، مما يدل على أن دور هذه المؤسسات لا يزال موجودا وفعّالا، لكنه ليس بنفس القوة التي كان عليها في فترات سابقة.

2- تشير الفقرة ذات الترتيب لـ2 (ضعف المؤسسات ادى الى زيادة السلوك المنحرف). تشير هذه الفقرة إلى أن تراجع دور المؤسسات الاجتماعية انعكس بشكل مباشر على سلوك الأفراد، وأسهم في انتشار الأفعال المنحرفة والسلوكيات غير المقبولة مجتمعا والتي تتعارض مع المعايير العامة. وقد أظهرت النتائج أن أعلى نسبة كانت لخيار أتفق بشدة 39.3%، تلاه خيار محايد 21.7%، ثم أتفق 19%، بينما حصل خيار لا أتفق بشدة 6.3%، ولا أتفق 13.7%. وقد بلغ المتوسط الحسابي 2.3933، وهو ما يشير إلى اتجاه متوسط نحو الاتفاق، في حين بلغ الانحراف المعياري 1.33838، هناك تباين ملحوظ بين آراء الأفراد. ساهم ضعف المؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة والمدرسة والدين في زيادة انتشار السلوكيات المنحرفة. يمكن أن نفهم عدم قدرة هذه المؤسسات على التحكم في سلوك الأفراد بسبب تغيير البنية الاجتماعية. أدت التحولات السريعة في المجتمع إلى تراجع سلطة المؤسسات التقليدية أمام تأثيرات جديدة مثل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. كما أن فقدان بعض المؤسسات لوسائل الرقابة والتوجيه جعلها غير قادرة على التكيف مع التغييرات الحديثة. من ناحية أخرى، أدى ذلك إلى تراجع التأثير التعليمي للأسرة والمدرسة والدين على سلوك الشباب بشكل خاص. في النهاية لم تعد المؤسسات الاجتماعية تملك القدرة الكافية للحفاظ على الضبط الاجتماعي كما كانت في السابق، مما سمح بظهور سلوكيات غير منظمة أو تتعارض مع المعايير والقيم المجتمعية.

3- تشير نتائج الفقرة رقم لـ1 إلى أن (المرجعيات الثقافية لم تعد تؤثر بشكل فعال في ردع السلوك المنحرف بين الشباب). فقد أظهرت النتائج أن نسبة كبيرة من المبوحثين 46% كانت محايدة، مما يعكس غياب موقف واضح لديهم تجاه قدرة المرجعيات الثقافية على توجيه سلوكهم، في حين كانت نسبة المتفقين بشدة أو غير المتفقين بشدة منخفضة نسبيا 9% لكل منهما، ونسبة المتفقين أو غير المتفقين المعتدلين 18%. وبلغ الوسط الحسابي 3.0000 والانحراف المعياري 1.04097. ولكن الاتجاه العام كان عالي المبوحثين. هذا يدل على أن المرجعيات الثقافية لم تعد تؤثر كما كانت في السابق على توجيه السلوك أو منع الانحراف. يمكن فهم ذلك بأن الشباب أصبحوا يتأثرون أقل بالقيم والتقاليد حولهم، وهذا قد يكون نتيجة للتغيرات الاجتماعية في الوقت الحالي، مثل الإعلام المفتوح، وتأثير التكنولوجيا الرقمية، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي غيرت أولوياتهم وسلوكياتهم.

جدول(3)الاتجاه الثالث: التغيير في القيم

ت	الفقرة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه الفقرة	الترتيب
1	اشعر ان الافراد يرغبون بتجربة السلوكيات التي تعارض القيم التقليدية	27	54	138	49	32	3.0167	1.06466	عالي	1
		9	18	46	16.3	10.7				
2	المجتمع اصبح اكثر تسامح تجاه بعض سلوكيات الانحراف	32	84	103	28	53	2.9533	1.22863	عالي	2
		10.7	28	34.3	9.3	17.7				



3	عالي	1.18185	2.6767	25	47	88	86	54	العدد	الفعل الاجتماعي اكثر مرونة وتغيرا مما كان عليه في السابق	3
				8.3	15.7	29.3	28.7	18	النسبة		

1- تشير نتائج الفقرة ذات الترتيب لـ 1 (اشعر ان الافراد يرغبون بتجربة السلوكيات التي تعارض القيم التقليدية). إلا أن ارتفاع نسبة الحياد 46%، يشير إلى حالة من التردد أو الغموض في المواقف، فقد لا يعبر الشباب بوضوح عن تبنيتهم لهذه السلوكيات أو رفضهم لها، ربما بسبب الضغوط الاجتماعية أو التناقض بين ما يرغبون به وما تفرضه القيم السائدة. في المقابل بلغت نسبة المتفقين بشدة 9%، والمتفقين 18%، أي بمعنى 27% من المتفقين من الشباب تميل إلى تبني أنماط سلوك متعارضة مع القيم التقليدية. أما الذين لم يتفقوا فبلغت نسبتهم 16.3%، والذين لم يتفقوا بشدة 10.7%. ما يشير إلى وجود شريحة ما تزال متمسكة بالقيم التقليدية. وقد كان اتجاه الرأي مرتفعا نسبيا بوسط حسابي قدره 3.0167 وانحراف معياري 1.06466. تظهر الاتجاهات العامة ضعف الرقابة الاجتماعية التقليدية في مواجهة رغبة الشباب في الاستكشاف والتجريب. أصبح حب التجريب من الخصائص البارزة للشباب في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية الحالية. لقد تضاعفت قوة الرقابة الاجتماعية القديمة بسبب تأثيرات جديدة مثل الانفتاح الإعلامي والسعي نحو الاستقلالية والتميز الفردي. هذا يمثل تحديا للمجتمع في كيفية الموازنة بين رغبة الشباب في التجديد والحفاظ على نظام القيم الاجتماعية.

2- تشير نتائج الفقرة ذات الترتيب لـ 2 (المجتمع اصبح اكثر تسامح تجاه بعض سلوكيات الانحراف) إلى أن النسبة الأعلى من المبحوثين كانت محايدة 34.3%، وهو ما يعكس حالة من الشك أو الموقف المزدوج لدى الأفراد. فقد يدرك المبحوثون وجود انحرافات سلوكية، لكنهم لا يلمسون من المجتمع رد فعل صارما حيالها، الأمر الذي يجعلهم يترددون في تبني موقف حاسم. تلتها فئة المتفقين 28%، في حين بلغت نسبة المتفقين بشدة 10.7%، فهي مؤشر على إدراك شريحة واسعة من الأفراد لواقع اجتماعي جديد تتسم فيه المنظومة الاجتماعية بالتساهل، سواء بسبب تراكم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية أو ضعف الروابط المجتمعية التي كانت تشكل في السابق إطار رادعا للسلوك المنحرف. ثم غير المتفقين بشدة 17.7%، أما غير المتفقين فكانت نسبتهم 9.3%. وقد ظهر أن اتجاه آراء المبحوثين كان مرتفعا نسبيا بوسط حسابي 2.9533 وانحراف معياري 1.22863 تشير هذه النتائج إلى وجود اتجاه عام في المجتمع نحو قبول أو تجاهل بعض أنواع السلوك غير الصحيح. قد يرتبط هذا بانخفاض فعالية وسائل الضبط الاجتماعي التقليدية وضعف الروابط الاجتماعية. حيث أصبحت بعض الأفعال التي كانت تُعتبر غير مقبولة سابقا تتم دون أي مواجهة أو استنكار قوي. وبالتالي، يظهر أن الاتجاه العام يدل على تراجع أساليب الضبط الاجتماعي المبنية على قيم التضامن، مما قد يؤدي إلى تغييرات في القيم الاجتماعية لتصبح أكثر تسامحا ومرونة تجاه السلوكيات المنحرفة.

3- اما الفقرة ذات الترتيب لـ 3 (الفعل الاجتماعي اكثر مرونة وتغيرا مما كان عليه في السابق) فحصلت اعلى نسبة محايد 29.3 يشير إلى وجود حالة من التردد أو الغموض في تبني موقف واضح تجاه طبيعة التغيرات، إذ قد يعكس هذا التردد صعوبة التكيف مع التغيرات السريعة أو التباين في النظرة إليها بين القبول والرفض. بينما كانت اتفق بفارق درجة 28.7 في حين الذي يتفقون بشدة 18% وهذا يؤكد أن جزءا معتبرا من الشباب يدرك فعليا حجم التحولات التي أصابت أنماط الفعل الاجتماعي، سواء من



خلال تبدل أنماط العلاقات الأسرية، أو تغيير أشكال التفاعل في الحياة اليومية، أو حتى تزايد تأثير الوسائط الرقمية على العلاقات الاجتماعية. بينما الذي لا يتفوقون 15.7 ولا يتفوقون بشدة 8.3. وقد كان اتجاه راي عالي بوسط حسابي 2.6767 وانحراف معياري 1.18185. يعكس هذا تحول المجتمع من أساليب تفاعل اجتماعي تقليدية إلى أساليب أكثر حركة، مما يعطي الأفراد مساحة أكبر للابتكار والتكيف. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي ذلك أيضا إلى ضعف في ثبات القيم والمعايير الجماعية إذا لم يتم دعم هذه المرونة بطرق جديدة للتنظيم الاجتماعي.

جدول(4)الاتجاه الرابع: العوامل الخارجية(الاقتصاد – التكنولوجيا – القانون) وتأثير على الفعل

الترتيب	اتجاه الفقرة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	لا اتفق بشدة	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق بشدة	العدد	النسبة	الفقرة	ت
4	متوسط	1.36885	2.4500	24	30	54	111	81	العدد	النسبة	وسائل التواصل الاجتماعي تلعب دورا في صياغة افعال جديدة بين الافراد	1
				8	10	18	37	27				
3	عالي	1.18822	3.4467	57	105	85	21	32	العدد	النسبة	العامل الاقتصادي لها تأثير على سلوك الفرد	2
				19	35	28.3	7	10.7				
2	متوسط	1.24241	2.4300	26	27	86	72	89	العدد	النسبة	القوانين اصبحت اقل قدرة على ضبط الانحرافات السلوكية	3
				8.7	9	28.7	24	29.7				
1	متوسط	1.30121	2.4500	27	54	27	81	111	العدد	النسبة	ضعف الروابط الاجتماعي ادى الى ضعف التزام بالمعايير والقيم	4
				9	18	9	27	37				

1- تشير الفقرة ذات الترتيب (4) (وسائل التواصل الاجتماعي تلعب دورا في صياغة افعال جديدة بين الأفراد). وقد بينت النتائج أن أكثر من نصف العينة يتفقون مع هذا الطرح، ارتفاع نسبتي أتفق وأتفق بشدة 64% معا يعكس إدراكا واسعا لتأثير هذه الوسائل على الحياة اليومية. في المقابل، تمثل نسبة الحياد 18% حالة من التردد أو عدم القدرة على حسم الموقف، ربما بسبب اختلاف قوة التأثير من شخص لآخر. أما النسبة المحدودة للرفض 18% فتشير إلى أن قلة قليلة فقط ترى أن وسائل التواصل لا تلعب هذا الدور. وقد بلغ المتوسط الحسابي 2.4500، بما يعكس اتجاهها متوسطا لأراء المبحوثين، في حين بلغ الانحراف المعياري 1.36885، وهو ما يشير إلى وجود تباين نسبي في وجهات النظر. يرى أفراد العينة أن تأثير وسائل التواصل الاجتماعي يعتبر قوة جديدة تؤثر على القيم والسلوكيات، وأحيانا قد تتجاوز دور المؤسسات التقليدية مثل الأسرة والمدرسة.

2- تشير الفقرة ذات الترتيب ل3 (العامل الاقتصادي لها تأثير على سلوك الفرد) يعتبر العامل الاقتصادي ليس له تأثير رئيسي على تصرفات الأشخاص عند مقارنته بعوامل أخرى، مثل العائلة أو وسائل الإعلام الاجتماعية أو المرجعيات القيمية. ارتفاع نسبتي الرفض (54% تقريبا) يعكس قناعة شريحة واسعة من الباحثين بأن السلوكيات المنحرفة أو غير المقبولة لا تعود بالدرجة الأولى لأسباب اقتصادية، وإنما لعوامل ثقافية واجتماعية بالأساس. في المقابل، تمثل نسبة الحياد المرتفعة (28.3%) حالة من التردد، ربما بسبب إدراك البعض لتأثير غير مباشر للعامل الاقتصادي لكنه ليس حاسما. اما اجمالي



الذي يتفوقون ويتفوقون بشدة 17.7%. بناء على ذلك، يمكن القول إن الرأي العام المبحوث يقلل من دور الاقتصاد في تشكيل السلوك الفردي، ويعطي الأولوية لمؤثرات اجتماعية وثقافية أخرى. وقد بلغ الوسط الحسابي 3.4467، بما يعكس اتجاهها عاليا للرأي، في حين بلغ الانحراف المعياري 1.18822.

3- تشير الفقرة ذات الترتيب 3 (القوانين اصبحت اقل قدرة على ضبط الانحرافات السلوكية) نسبة الذي يتفوقون مع الفقرة 29.7% بينما اليتفوقون 24%، أي بمعنى ارتفاع نسبي أتفق بشدة وأتفق 53.7% مجتمعين يدل على أن أكثر من نصف المبحوثين يرون إن المنظومة القانونية تعاني من قلة الفاعلية، حيث أن هناك وعيا لدى مجموعة كبيرة من الناس بأن القوانين لم تعد تملك القوة اللازمة للحد من السلوكيات المنحرفة وضبطها. في المقابل، تعكس نسبة الحياد المرتفعة (28.7%) حالة من التردد، قد تعود إلى اختلاف تجارب الأفراد أو نظرتهم إلى تطبيق القانون في الواقع. أما نسب الرفض المنخفضة (قراءة 18%) فتشير إلى أن قلة فقط ما تزال تؤمن بقدرة القوانين على القيام بدورها كاملا. بناء على ذلك، يمكن القول إن الثقة في القانون كأداة للضبط الاجتماعي أصبحت متوسطة، وهو ما قد يفتح المجال لزيادة الاعتماد على مؤسسات أخرى أو بدائل غير رسمية في عملية الضبط السلوكي. وقد بلغ الوسط الحسابي 2.4500 باتجاه رأي متوسط في حين بلغ الانحراف المعياري 1.30121.

4- تشير الفقرة ذات الترتيب 4 (ضعف الروابط الاجتماعي ادى الى ضعف التزام بالمعايير والقيم) ارتفاع نسب الاتفاق (64% مجتمعين) يعكس وعيا واسعا لتأثير العلاقات الاجتماعية على سلوك الأفراد أنها تلعب دورا حيويا في الالتزام بالقيم والمعايير. فجميع أنواع الروابط الاجتماعية، مثل الأسرة، الجيران، الأقارب، والأصدقاء، تعتبر مهمة في هذه العملية. وعندما تتراجع هذه العلاقات، يصبح الأفراد أكثر ميلا للعزلة والفرديّة، مما يزيد من احتمالية تدهور السلوكيات وتراجع الالتزام بالضوابط الاجتماعية. أما نسبة اجمالي الرفض (27%) فتكشف عن وجود فئة ترى أن الالتزام بالقيم والمعايير ليس مرتبطا بالضرورة بمدى قوة الروابط الاجتماعية. بينما المحايدون 9%. إن تراجع قوة الروابط الاجتماعية يعد من العوامل الأساسية التي ساهمت في ضعف الانضباط القيمي والسلوكي في المجتمع، إلى جانب ضعف المؤسسات الاجتماعية والقوانين كما ظهر في الفقرات السابقة. وقد بلغ الوسط الحسابي 2.4500، بما يعكس اتجاهها متوسطا، في حين بلغ الانحراف المعياري 1.30121.

الاستنتاجات

1. ان التغييرات السريعة التي حدثت في المجتمع تؤثر على الأفعال الاجتماعية، مما انعكس على القيم السائدة. لم يعد هناك وضوح في الحدود بين السلوك المقبول والسلوك المرفوض، وهذا يتماشى مع فكرة "الحدائة السائلة" لدى باومان.
2. أن المؤسسات الاجتماعية التقليدية مثل الأسرة والمدرسة والدين فقدت فعاليتها السابقة في تنظيم السلوك، مما أدى إلى زيادة السلوكيات المنحرفة. هذا التراجع يشير إلى أن الفعل الاجتماعي انتقل من مرجعية عقلانية إلى أنماط أكثر عاطفية وتقليدية، حيث لم يعد ضبط المعنى جماعيا بل أصبح فرديا أو عشوائيا.
3. توجد تغييرات في القيم الاجتماعية حيث يظهر ارتفاع في نسب الحياد بشأن القيم (مثل قبول السلوكيات المخالفة أو التسامح مع الانحراف) مما يعبر عن تردد جماعي بين الحفاظ على التقاليد والانفتاح على أنماط جديدة. الأفراد لم يعودوا قادرين على وضع معايير ثابتة للسلوك في ظل تنوع المصادر الثقافية والإعلامية.



4. تلعب العوامل الخارجية دورا أكبر من العوامل الداخلية، حيث أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي وسيلة رئيسية تؤثر في تشكيل الفعل الاجتماعي، متجاوزة في بعض الأحيان دور الأسرة أو القوانين. 5. أن الأفراد أصبحوا أكثر استعدادا لتجربة سلوكيات جديدة حتى وإن كانت تتعارض مع القيم التقليدية، ويظهر المجتمع تسامحا أكبر مع بعض الانحرافات. وهذا يعكس انتقال المجتمع من هيكل قائم على التضامن والمعايير الجمعية وفقا لدوركهايم إلى هيكل يعتمد على الفردية والهويات المتنوعة كما وصفها "باومان".

التوصيات

1. تعزيز دور المؤسسات التقليدية مثل الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية يأتي من خلال تقديم برامج تمكنها من التكيف مع التغيرات السريعة.
2. تفعيل أدوات الضبط الاجتماعي بشكل رسمي يتطلب تحديث القوانين لتكون أكثر توافقا مع الانحرافات الحديثة مثل الجرائم الإلكترونية والتنمر الرقمي والمخدرات الرقمية. ويجب ضمان تنفيذ القانون بطريقة عادلة وشفافة لتعزيز ثقة الأفراد في النظام القانوني.
3. لمواجهة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي، من الضروري إنشاء محتوى بديل يكون جذابا وملهما للشباب، بحيث يتماشى مع الإعلام الجديد ويعكس القيم الإيجابية. ينبغي تعليم الشباب كيفية التفكير النقدي عند التعامل مع المعلومات الرقمية لتقليل تأثير "الوعي الزائف".
4. للتصدي لأزمة القيم والهوية بين الشباب، يجب إجراء حوارات مفتوحة بين الشباب وصناع القرار لفهم تحدياتهم وقيمهم الجديدة بدلا من فرض القيم التقليدية بقوة. وتقديم برامج للدعم النفسي والاجتماعي داخل الجامعات والمدارس يمكن أن يساعد الشباب في التغلب على الارتباك في القيم والسلوكيات.

Funding

This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors

Conflict of Interest

The authors declare that there is no conflict of interest regarding the publication of this paper

Acknowledgments

The authors would like to extend their heartfelt thanks to institution, for the moral support provided during the course of this research. The encouragement and guidance provided by the institution have helped tremendously in completing this research.

References



المصادر

1. ايان كريب. (1999). النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس. (محمد حسين غلوم، المترجمون) عالم المعرفة.
2. جان بيير دوران ، و ويل روبرت . (2019). علم الاجتماع المعاصر (ط1). (طواهري ميلود، المترجمون) دار ابن النديم- دار الروافد.
3. روث والاس، و السون وولف. (2010). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدد افاق النظرية الكلاسيكية (ط1). (محمد عبد الكريم الحوراني، المترجمون) عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
4. زيجمونت باومان. (2016). الاخلاق في عصر الحائثة السائلة. (سعد البازغي، المترجمون) ابو ظبي: هيئة ابو ظبي للسياحة والثقافة، كلمة.
5. زيجمونت باومان. (2016). الحداثة السائلة (ط1). (حجاج ابو جبر، المترجمون) بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر.
6. زيجمونت باومان. (2017). الازمنة السائلة العيش في زمن اللايقين. (حجاج ابو جبر، المترجمون) بيروت: الشبكة العربية للابحاث والنشر.
7. عبد الله العبد النبالي. (2019). علم الاجتماع. عمان: دار الخليج للنشر والتوزيع.
8. ميلودي عادل. (30, 6, 2023). دراسة الحياة اليومية والسوسيولوجية الفينومينولوجيا: مساهمة الفرد شوتر في فهم الواقع الاجتماعي. مجلة الحوار الثقافي دفاتر مختبرية، صفحة 149.

Bibliography

1. Ian Craib. (1999). Social Theory from Parsons to Habermas. (Translated by Muhammad Hussein Ghloom). Alam Al-Ma'rifah.
2. Jean-Pierre Durand and Will Robert. (2019). Contemporary Sociology (st. 1). (Translated by Touahri Miloud). Ibn Al-Nadim Publishing House - Al-Rawafid Publishing House.
3. Ruth Wallace and Alson Wolf. (2010). Contemporary Sociological Theory Extends the Horizons of Classical Theory (st. 1). (Translators: Muhammad Abdul Karim Al-Hourani). Amman: Majdalawi Publishing and Distribution House.
4. Zygmunt Bauman. (2016). Ethics in the Age of Liquid Identity. (Translators: Saad Al-Bazghi). Abu Dhabi: Abu Dhabi Tourism & Culture Authority, Kalima.
5. Zygmunt Bauman. (2016). Liquid Modernity (1st ed.). (Hajjaj Abu Jabr, Translators). Beirut: Arab Network for Research and Publishing.



6. Zygmunt Bauman. (2017). Liquid Times: Living in an Age of Uncertainty. (Hajjaj Abu Jabr, Translators). Beirut: Arab Network for Research and Publishing.
7. Abdullah Al-Abd Al-Nabali. (2019). Sociology. Amman: Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution.
8. Melody Adel. (June 30, 2023). Studying Daily Life and Phenomenological Sociology: Alfred Schutz's Contribution to Understanding Social Reality. Al-Hiwar Al-Thaqafi Journal, Laboratory Notebooks, p. 149.